



Distr.
GENERAL

A/38/184
9 May 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٦١ من القائمة الأولية *

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٣ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة الولايات المتحدة، أرجو بموجب هذا أن تعمم الآراء المرفقة التي تتصل
بقرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال، الذي يتعلق بامتحانات مؤقتة لدعم بروتوكول جنيف لعام
١٩٢٥، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦١ من القائمة الأولية.

(توقيع) جين ج. كيركاتري

A/38/50

*

المرفق

آراء الولايات المتحدة بشأن الترتيبات المؤقتة لمعالجة
انتهاكات القانون الدولي المزعومة فيما يتصل بالأسلحة
الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) ، الصادرة في
٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٣

لاحظت الولايات المتحدة باهتمام آراء الاتحاد السوفياتي بشأن قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال ، الذي يضع ترتيبات مؤقتة لمعالجة انتهاكات القانون الدولي المزعومة فيما يتصل بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) .

ان الولايات المتحدة تشارك الاتحاد السوفياتي الرأي في أنه لا ينبغي اتخاذ اجراءات تتعارض مع هدف التوصل الي فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية . واننا نعتقد ، على وجه التحديد ، أن الدول يجب ألا تشترك في أعمال تنتهك القانون الدولي والاتفاقات الدولية ، بل يجب أن تلتزم بشدة بالالتزامات التي قبلتها . وان القيام بعكس ذلك ، في رأينا ، فيه ضرر يفوق تعقيد عطية التوصل الي فرض حظر فعال وشامل على الأسلحة الكيميائية . وهو يقوض ذات الهدف الذي نحاول أن نحققه ويحط من شأنه . ولذلك صوتت الولايات المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال .

لقد ذكر الاتحاد السوفياتي ، في رسالته الى الأمين العام للأمم المتحدة ، أنه بينما يرحب بجوانب معينة من قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال ، يعترض على " . . . وضع اجراءات للتحقيق من التقيد ب . . . بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ " . وأعرب الاتحاد السوفياتي أيضا عن الرأي القائل بأنه من " غير القانوني قطعاً " ان تتخذ الأمم المتحدة مثل هذا المقرر عن طريق قرار تعتمد به مشاركة الدول التي لم تتقيد بالبروتوكول .

لقد أصبح الحظر الوارد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ جزءاً من القانون الدولي العرفي وهو لذلك يلزم لجميع الدول . ومن ثم ، يصح تماماً ، في الواقع ، ان تعالج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسائل المتصلة بالامثال للحظر وأساليب التحقيق في الأنشطة التي قد تشكل انتهاكات للحظر ، " لحين اتمام الترتيبات الرسمية النهائية ، " على النحو الذي نص عليه القرار ٩٨/٣٧ دال . وقرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال ، في حد ذاته ، لا يخلق أية " سابقة خطيرة " ، كما يزعم الاتحاد السوفياتي . بل يضع ممارسة بناءة تماماً يجعل الدول تعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة للمتمكين من " التحقيق الفوري النزهي في الانتهاكات المحتملة " لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لزيادة الالتزام الصارم بالقانون الدولي لحين اتمام المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في لجنة نزع السلاح .

ولا تتفق الولايات المتحدة كذلك مع الاتحاد السوفياتي على أن قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال "يزيد من نطاق الالتزامات" التي تلزم الدول نفسها بها بموجب القانون الدولي وروتوكول جنيف . فالالتزام يبقى دون تغيير - لا يحق للدول أن تستعمل الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التوكسينية ضد الدول الأخرى ، ما لم تستخدم هذه الأسلحة ضدها أولاً في نزاع مسلح .

وتعتقد الولايات المتحدة أن قرار الجمعية العامة ٩٨/٣٧ دال يشكل خطوة هامة إلى الأمام ، رغم أنها مؤقتة - خطوة نأمل أن تفلح في وضع حد للاستعمال غير المشروع للأسلحة الكيميائية والتوكسينية في أفغانستان وجنوب شرقي آسيا .

وفضلاً عن ذلك تعقد الولايات المتحدة الأمل على أن يسهم عمل فريق الخبراء الاستشاريين التابع للأمم المتحدة والمنشأ عملاً بالقرار ٩٨/٣٧ دال في العمل الهام الجاري اليوم في لجنة نزع السلاح بجنيف . ونحن نشاطر غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الرأي القائل بأن من شأن التوصل إلى فرض حظر تام وفعال ويمكن التحقق منه على الأسلحة الكيميائية ، ان يمكننا من أن ننهي استعمال هذه الأسلحة مرة وإلى الأبد .
